مجلة ساحل المعرفة للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Sahel Almarifah Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن الاكاديمية الليبية فرع الساحل الغربي
المجلد الأول - العدد الأول – 2025 – الصفحات (177 -190)

تأثير التنافس الأمريكي _ الروسي على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا 2024-2011

عبدالنبي مفتاح الصويعي

الدراسات الدبلوماسية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية

أكاديمية الدراسات العليا- جنزور, ليبيا

البريد الالكتروني : abdulnabi.asswai@academy.edu.ly

The impact of US-Russian competition on the future of political stability in Libya

2011-2024

Abdul Nabi Muftah Asswaie

Department of Diplomatic Studies

School of Strategic and international studies

Academy of post Graduate studies – Janzour ,Libya

تاريخ الاستلام: 2025-04-01 تاريخ القبول: 2025-06-01 تاريخ النشر: 2025-06-30

ملخص البحث

تسعى هذه الورقة إلى البحث في طبيعة الأزمة الليبية التي حدثت منذ سنة 2011، وما زالت مستمرة الى الآن. وقد سيطرت على هذه الفترة حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني ترجع في معظمها إلى حالة الانقسام السياسي بين التيارات الفاعلة في الأزمة الليبية، إلى حد اندلاع الحروب الأهلية بينهم، وعدم نجاحهم في بناء نظام سياسي مركزي يحتكر ممارسة العنف المشروع، ويفرض النظام من خلال مكونات هذا النظام التشريعية والتنفيذية والقضائية. حيث فشلت جهودهم في تحقيق التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات ومشاركة الشعب فيها. وساهم تدخل القوى الخارجية في الأزمة الليبية وتضارب مصالحها في تأجيج الانقسام بين الفاعليين المحليين، حيث دعمت هذه القوى الأطراف المحلية ضد بعضها البعض مما أجج الصراعات والاقتتال بينها، وحال دون تصالح الأطراف وتوافقها على حل الأزمة داخليا بما يمكن من اجراء انتخابات

وتوحيد السلطات والمؤسسات تحت سلطة وطنية واحدة. ويأتي التدخل الأمريكي والروسي في ليبيا والتنافس بينهما ومحاولة الاستحواذ على مصالحهما على رأس قائمة القوى الدولية والإقليمية المهددة للاستقرار السياسي في ليبيا. ويرجع التدخل الأمريكي والروسي في ليبيا لما تتمتع به من أهمية جيوسياسية واقتصادية لكل منهما، فموقع ليبيا الاستراتيجي وطول سواحلها على البحر المتوسط، وما تمتلكه من احتياطيات هائلة من مصادر الطاقة، دفع كل دولة من الدولتين إلى محاولة ابعاد الدولة الأخرى عن ليبيا، والهيمنة عليها والاستحواذ على مواردها. وقد انعكس هذا التنافس بينهما سلبا على محاولات تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، والوصول الى توافقات محلية لحل هذه الأزمة.

وجرى تناول هذا الموضوع من خلال أربعة محاور شملت طبيعة الأزمة الليبية والانقسامات الداخلية بين الأطراف المحلية، كذلك التدخل الأمريكي في ليبيا ومظاهره ثم التدخل الروسي ومظاهره، وأخيرا مستقبل الاستقرار السياسي من خلال رؤية استشرافية وطرح عدة سيناريوهات مستقبلية محتملة يمكن أن يرسو ويستقر عليها المشهد السياسي الليبي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الليبية، التنافس الأمريكي الروسي في ليبيا، مظاهر التدخل الأمريكي في ليبيا، مظاهر التدخل الروسي في ليبيا، مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا

Abstract

This paper seeks to investigate the nature of the Libyan crisis that occurred since 2011 and is still ongoing. This period was dominated by a state of political and security instability, mostly due to the state of political division between the active currents in the Libyan crisis, to the point of the outbreak of civil wars between them, and their failure to build a central political system that monopolizes the practice of legitimate violence and imposes order through the legislative, executive and judicial components of this system. Their efforts to achieve the peaceful transfer of power through elections and the participation of the people in them failed. The intervention of external powers in the Libyan crisis and their conflicting interests contributed to fueling the division between local actors, as these powers supported local parties against each other, which fueled conflicts and fighting between them, and prevented the parties from reconciling and agreeing to resolve the crisis internally in a way that would enable holding elections and unifying authorities and institutions under a single national authority. The American and Russian intervention in Libya, the competition between them and the attempt to seize their interests come at the top of the list of international and regional powers threatening political stability in Libya. The American and Russian intervention in Libya is due to its geopolitical and economic importance for each of them. Libya's strategic location, its long coastline on the Mediterranean, and its huge reserves of energy resources have prompted each of the two countries to try to distance the other from Libya. This competition between them has negatively affected attempts to achieve political and security stability and reach local agreements to resolve this crisis. This topic was addressed through four axes, including the nature of the Libyan crisis and internal divisions between local parties, as well as the American intervention in Libya and its manifestations, then the Russian intervention and its manifestations, and finally the future of political stability through a forward-looking vision and the presentation of several possible future scenarios on which the Libyan political scene could be established and stabilized.

Keywords: Libyan crisis, US-Russian rivalry in Libya, manifestations of Russian intervention in Libya, future of political stability in Libya.

مقدمة:

مـرت ليبيـا، ابتـداء مـن سـنة 2011، بظـروف اسـتثنائية قاسـية علـى جميـع الصـعد السياسـية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فبعد ا

لإطاحـة بالنظـام السـابق، ورغـم مـرور فتـرة زمنيـة تمتـد مـن 2011 إلـى 2024، لـم تصـل الـبلاد إلـى تحقيـق التحـول السياسـي المنشـود، وإذا كـان الانقسـام السياسـي الـداخلي بـين الأطـراف المحليـة والصـراعات السياسـية والعسـكرية بينهـا كانـت مـن بـين الأسـباب المؤديـة لعرقلـة التحـول السياسـي المنشـود، فـإن التـدخلات الخـارجي لعبـت، ولا تـزال تلعـب دورا قويـا فـي دعـم هـذا الانقسـام الـداخلي، ذلـك أن الأطـراف الـدوليين والاقليميـين المتـدخلين قـد تنافسـوا فـي دعـم هـذا الطـرف أو ذاك بحسـب اتجـاه مصـالحهم. ويـأتي التنـافس الأمريكـي الروسـي فـي ليبيـا ومـا يحملـه مـن أبعـاد مـن ضـمن التـدخلات الدوليـة التـي لعبـت دورا سـلبيا فـي محـاولات تحقيـق الاسـتقرار السياسـي والأمنـي فـي ليبيـا. وعلـى الـرغم مـن تفـرد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي الهيمنـة علـى النظـام الـدولي، وتراجـع قـوة روسـيا (وريثـة الاتحـاد السـوفييتي السـابق)، إلا أن هـذا لا يعنـي استسـلامها وأنهـا أصـبحت تـدور فـي فلـك الولايـات المتحـدة، فمنـذ أن تـولى " بـوتين " مقاليـد السـلطة فـي روسـيا أتجـه إلـى إعـادة بنـاء القـوة الاقتصـادية والعسـكرية الروسـية وتكـوين تحالفـات خارجيـة، ومـن ثـم عودتهـا إلـى لعـب دور خـارجي فعـال كقـوة تملـك أسـباب المنافسـة بمـا تمتلكـه مـن قـوة سياسـية وعضـوية دائمـة فـي مجلـس الأمـن الدولي، وبما تمتلكه من ترسانة من الأسلحة النووية والتقليدية.

ومـن هـذا المنطلـق وجـدت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وروسـيا، المتنافسـتان علـى صـعيد النظـام الـدولي، نفسـهما منخرطتـان فـي المشـهد الليبـي المضـطرب، وقـد تبـاين شـكل تـدخل القـوتين ومراحلـه فـي ليبيـا حسـب مسـار الأحـداث وتطورهـا ومصـالحهما، فكـلا مـن القـوتين تسـعى إلـى المسـاهمة فـي إعادة بناء الدولة الليبية بما يلبي مصالحهما، ومن خلال الأدوات التي تستخدمها.

فمنـذ بدايـة الأحـداث التـي عاشـتها ليبيـا سـنة 2011، دخلـت الـبلاد فـي حالـة مـن الفوضـى وعـدم الاسـتقرار السياسـي. ودعمـت الولايـات المتحـدة التـدخل العسـكري لحلـف النـاتو فـي ليبيـا لحمايـة المـدنيين وضـمان الانتقـال السـلمي للسـلطة، ومـع اسـتمرار الفوضـى التـي تلـت ذلـك، دعمـت الولايـات المتحـدة القـوي السياسـية والعسـكرية فـي الغـرب الليبـي والحكومـات المتعاقبـة فـي طـرابلس. بينمـا دعمـت روسـيا الشـرق الليبـي ووجـدت فـي الانقسـام السياسـي فرصـة لتحقيـق أهـدافها بتواجـدها فـي ليبيا وتعزيز نفوذها في عمق وشمال أفريقيا والبحر المتوسط.

وتـدور **إشـكالية** البحـث فـي هـذا الموضـوع حـول الإجابـة علـى تسـاؤل جـوهري هـو: مـا هـي آثـار التنافس الأمريكي الروسي على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا؟

أمـا فرضـية البحـث فتـرى أن التنـافس الأمريكـي الروسـي فـي ليبيـا أدى إلـى تفـاقم الانقسـامات الداخليـة مـع صـعوبة الوصـول إلـى توافقـات حـول إيجـاد حـل سـلمي للأزمـة الليبيـة وأن تحقيـق الاسـتقرار يـرتبط بمـدى اطمئنـان الـدولتين علـى مصـالحهما فـي ليبيـا ومـا يـرتبط بهـا فـي البيئـة السياسية المجاورة..

وتكمن أهمية البحث في هذا الموضوع كونه يركز على تناول طبيعة الأوضاع القائمة في ليبيا التي تتصف بالفوضى وعدم الاستقرار، والانقسامات الداخلية، والتدخلات الخارجية بشكل عام والتدخل الأمريكي والروسي والتنافس بينهما وأهدافهما من هذا التدخل، وتأثيره على الاستقرار السياسي فيها، ومدى إمكانية حدوث تفاهمات بين الدولتين المتدخلتين بما يحقق حل للأزمة الليبية برمتها.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة الأزمة التي تعيشها ليبيا منذ 2011، كما تسعى إلى إبراز مظاهر وأهداف التدخل الأمريكي والروسي وتأثيره على الاستقرار السياسي، ومحاولة وضع سيناريوهات حول مستقبل الأوضاع السياسية في ليبيا.

ويعتمد البحث في هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي

أما البعد الجغرافي للبحث فيشمل دولة ليبيا.

ويغطي البعد الزمني للبحث الفترة من بداية اندلاع الأحداث في ليبيا منذ سنة 2011 إلى غاية 2024م

تقسيم البحث: سيتم تناول هذا الموضوع من خلال أربعة محاور:

المحور الأول: طبيعة الأزمة الليبية منذ 2011.

المحور الثاني: التدخل الأمريكي في ليبيا وأهدافه.

المحور الثالث: التدخل الروسي في ليبيا وأهدافه.

المحور الرابع: مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا.

المحور الأول: الأزمة الليبية ومظاهر عدم الاستقرار السياسي

لقد مرت ليبيا منذ 17 فبراير 2011 بأحداث جسام صاحبت الدعوة الى التغيير السياسي، وانحرفت مجريات الأمور عن مسارها، وبعكس ما حصل في جارتيها تونس ومصر، انتقلت الأحداث من الطابع السلمي إلى الطابع المسلح، والذي بدوره أدى إلى استدعاء التدخل الدولي بذريعة حماية المدنيين وتحت غطاء الشرعية الدولية، لكن سرعان ما تحول هذا التدخل من هدف حماية المدنيين إلى تدخل يحمل معه أجندات ومصالح متعارضة وجدت بيئة محلية منقسمة تضم كيانات محلية سياسية وعسكرية تسعى لمصالح ضيقة، فانجذبت تلك الكيانات نحو الدول الإقليمية والدولية المتدخلة في الشأن الليبي طلبا للدعم والمناصرة وبدون مراعاة المصالح الوطنية في أغلب الأحيان، مما زاد من تعميق الانقسام السياسي وصعوبة الوصول إلى توافقات لإجراء الانتخابات وبناء دولة المؤسسات وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والمعيشي (لطفي، 2022).

لقد كانت التدخلات الأجنبية بما تحمله من أجندات ومصالح متعارضة أحد أكبر المعوقات لتحقيق التحول السياسي المراد، ويمكن تصنيف هذ التدخلات وفقا لمراحلها وأنواعها على النحو التالي: (بدوي ،2021)

المرحلة الأولى: تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو): وهذا التدخل هو الوحيد الذي يستند على الشرعية الدولية، والتي تتمثل في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 لسنة 2011م بشأن حماية المدنيين، مع ما يدور حول هذا الهدف من مواقف متعارضة بشأن مدى التزام المجلس بحدوده. واستنادا على هذا القرار بدأت قوات التحالف الدولي عملياتها العسكرية بشن ضرباتها الأولى تحت مسمى "فجر الأوديسا" بتاريخ 19مارس 2011م، وركزت الضربات على استهداف قوات الجيش وأرتاله المتوجهة نحو بنغازي، حيث قادت الولايات المتحدة الجزء الأول من المرحلة الأولى وكان تركيزها على تدمير دفاعات الجيش، ثم عهدت ببقية المهمة للأوربيين لاستكمال بقية العملية مع تكفلهم بتكاليف ما بعد الصراع (والذي لم ير النور). ذلك أن أفريقيا تمثل الحديقة الخلفية للأوربيين كما وصفها الرئيس الأمريكي آنذاك "باراك أوباما" بقوله "أن إفريقيا حديقة الأوربيين الخلفية وليست حديقتنا" (لطفي، 2021) ، ومن ثم توسعت الضربات بإمكانيات أوروبية تحت مظلة "فجر الأوديسا" لتطال كافة معسكرات الجيش والأماكن الحيوية ذات الطبيعة العسكرية وحتى المدنية.

المرحلة الثانية: التدخلات الإقليمية " الحروب بالوكالة": وبدأت هذه المرحلة بعد انتهاء مرحلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بإسقاط النظام القائم آنذاك واخضاع ليبيا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فتراجع دور القوى الكبرى الفاعلة في المشهد الليبي، بعد فشلها في دعم التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة وبناء مؤسسات الدولة ودعمها، ليحل محله تدخل أطراف إقليمية متعارضة المصالح، كالإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والدولة المصرية، وبلغ الاستقطاب السياسي الداخلي مستوى عال مدفوعا بتأثير الأطراق الخارجية الجديدة على الساحة.

المرحلة الثالثة: مرحلة التدخلات المباشرة، حيث شهدت هذه المرحلة تراجع التدخلات المباشرة لكل من فرنسا والامارات العربية المتحدة، ودخول دولا أخري بقوات عسكرية رسمية وشبه رسمية (المرتزقة)، حيث تشير بعض المعلومات إلى أن روسيا أدخلت إلى شرق ليبيا ما يقترب من 2000 مقاتل من الفاغنر، إضافة إلى مئات من المجندين السوريين، وعدد من الطائرات المقاتلة الحديثة ومنظومات دفاع جوي. وفي مقابل التدخل الروسي في الشرق الليبي، جاء التدخل التركي المباشر من خلال دعم حكومة الوفاق في صد عمليات قوات الكرامة المدعومة روسيا، وقد جاء هذا التدخل بطلب من الحكومة الليبية في طرابلس، حيث كان حضورها العسكري ممثلا في الخبراء العسكريين والمدربين وألافا من المرتزقة السوريين إضافة إلى طائرات بدون طيار (بيرقدار) وكان من ثمرات هذا التدخل أن وقعت تركيا مع الحكومة في طرابلس اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وهو ما يعد مكسبا استراتيجيا لتركيا في صراعها من أجل النفوذ في البحر المتوسط (الوصلي، 2022).

ويمكن القول هنا أن التحول السريع من الطابع السلمي إلى الطابع المسلح في الأحداث وما صاحبه من تدخل القوى الخارجية التي تحمل معها أجنداتها ومصالحها التنافسية، قد دخلت معه البلاد، وعلى عكس طموحات الشعب الليبي، في أزمة حادة نتج عنها غياب أبسط مقومات الدولة من مؤسسات وقواعد حاكمة لتحل محلها تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وقفت أمام بناء دولة بدستورها ومؤسساتها واستقرارها.

أما عن الحياة السياسية التي عاشتها البلاد بعد تغيير النظام السابق، فقد تولى المجلس الانتقالي إدارة شؤون الدولة الليبية إلى حين تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام في أغسطس 2012، بعد أول انتخابات جرت في البلاد بعد سنة 2011م. ثم جاءت الانتخابات الثانية لانتخاب مجلس النواب في عام 2014، وبدل أن يتم تسليم السلطة وفق عملية تداول سلمي حسب نتائج الانتخابات، نشأت خلافات بين المؤتمر الوطني العام وبين الجسم المنتخب الجديد (مجلس النواب) حول آلية تسليم السلطة بينهما في الظاهر (الوصلي، 2022)، وفي الباطن رفض بعض القوى السياسية في المؤتمر الوطني العام نتائج هذه الانتخابات التي كانت في غير صالحهم، واندلعت الحرب الأهلية الثانية في عام 2014 بين التشكيلات العسكرية المساندة لمجلس النواب (شرق البلاد)، وبين التشكيلات المسلحة المساندة للمؤتمر الوطني العام (فجر ليبيا)غرب البلاد، الأمر الذي دفع الأطراف الخارجية للتدخل لمساعدتهم وتحول النزاع من محلي إلى دولي، ولم يحل هذا الخلاف إلا مع توقيع اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 تحت اشراف الأمم المتحدة والذي نتج عنه تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي ستدير مرحلة انتقالية مدتها 18 شهرا، والاعتراف بمجلس النواب المنتخب كسلطة تشريعية, وعادت الاختلافات من جديد بين مجلس النواب في مدينة طبرق وحكومة الوفاق في طرابلس وتصاعدت مع انقضاء الفترة الممنوحة لحكومة الوفاق الوطني, ونتج عنها الانقسام بين الشرق الليبي وغربه و محكومان سياسيا بحكومتين، وعسكريا "الجيش الوطني الليبي" في المنطقة الشرقية، ويقابله التنظيمات المسلحة الموازية في المنطقة الغربية، وبرز بشكل جلي تدويل الصراع مع بداية شروع "الجيش الوطني الليبي" في شن حرب باتجاه طرابلس معلنا بداية حرب أهلية ثالثة في أبريل 2019 (ANNA Molnar. Patricia Eva Molnar. Balazs Martonff.Lili Takacs .2021) ولا يزال مشهد الانقسام المحلي مسيطرا على المشهد الوطني حتى الآن .

إجمالا، يمكن القول ان هناك ثلاثة أسباب وراء تدهور الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا ما بعد 2011، وهي: (حسين، 2019)

1_ انتشار الأسلحة في أيدي الجماعات والتنظيمات المسلحة غير الرسمية، مع عدم قدرة الحكومة المركزية على السيطرة عليها أو تسليم أسلحتها. "مما خلق فوضى السلاح المنتشر لدى الكتائب المسلحة التي لا تخضع لأي سلطة مركزية" (همام، 2023). وقد أرجع البعض حالة الفوضى هذه إلى الافتقار لقيادة واحدة معترف بها وقادرة على التحكم في هذه الكتائب المسلحة وتنظيمها على أساس وطني، مما سمح لها بملء الفراغ الذي خلفه غياب الجيش السابق. ويرجع كذلك إلى القرار الخاطئ للمجلس الانتقالي بدفع منح وأجور أفراد تلك الكتائب من الخزانة العامة مما حولهم إلى فئة متميزة، وارتفاع عدد الملتحقين بها للحصول على هذه المزايا إلى عشرة أضعاف حيث تشير بعض التقديرات إلى 250 ألف عنصر (همام، 2023) .

2- الفراغ السياسي الذي خلفه انقسام الفرقاء المحليين، وعدم النجاح في تجاوز المرحلة الانتقالية، إضافة إلى الفشل في الوصول إلى إقرار دستور دائم يتم عبره إجراء انتخابات نزيهة وتكوين

حكومة مركزية واحدة تملك سلطة ممارسة العنف المشروع وحماية المصالح الوطنية من خلال قوات مسلحة وطنية نظامية.

3- تقاعس المجتمع الدولي عن القيام بدور فاعل في المساعدة على إتمام عملية التحول وبناء الدولة وتجميع السلاح تحت مؤسسة عسكرية وطنية، بل أن العديد من الدول الفاعلة في الملف الليبي قد قامت بدعم أطراف محلية ضد أخرى

المحور الثاني: التدخل الأمريكي في ليبيا وأهدافه

لقد انغمست الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة الرئيس الأسبق" باراك أوباما " في المشهد الليبي من بدايته في 2011، وصوتت لصالح إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1973) لسنة 2011 (همام، 2023) بشأن حماية المدنيين في ليبيا، وتحت شرعية هذا القرار شاركت القوات الجوية الأمريكية بفاعلية في ضرب قوات النظام. وصرح الرئيس "أوباما" بعد ذلك بأن هذا التدخل كان خطأ فادحا، وأن ليبيا بعد اسقاط النظام القائم تحولت إلى دولة هشة وتتجه لأن تصبح دولة فاش (Anna et al 2021).

ولم تعد ليبيا، منذ ذلك الوقت، من ضمن أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، فلا موقع ليبيا الجغرافي يمثل أهمية للولايات المتحدة الأمريكية، ولا تستورد إلا حصة قليلة من النفط الليبي، على عكس الأهمية التي تمثلها ليبيا للدول الأوروبية، ووجهة النظر الأمريكية هنا أن الأوربيين معنيون أكثر بإيجاد للنزاع الليبي وتدعوها إلى البحث الجاد عن الحلول ومجابة العديد من الأزمات المنبثقة عن النزاع الليبي مثل الهجرة غير الشرعية وتنامي المجموعات الجهادية الإرهابية. وبشكل موجز يمكن تقسيم مراحل الاهتمام الأمريكي بالمشهد الليبي إلى خمس مراحل: (Anna et al, 2021)

المرحلة الأولى: وتمتد من فبراير 2011 إلى أكتوبر 2011، حيث لعبت أمريكا دورا فعالا في دعم المتظاهرين والكتائب المسلحة، ومن بين وسائل الدعم المقدمة التدخل العسكري المباشر.

المرحلة الثانية: وبدأت من نهاية عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا بعد مقتل "معمر القذافي"، خلال هذه الفترة عادت الإدارة الأمريكية إلى لعب دور دبلوماسي بدعم السلطات الانتقالية، وقد جاء حدث اغتيال السفير الأمريكي "كريس ستيفن" كنهاية لهذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: واستمرت ما بين سبتمبر2012 وحتى يوليو 2014، وقد سيطرت صدمة مقتل السفير الأمريكي على العلاقات الليبية الأمريكية خلال هذه الفترة، والتي انتهت مع بداية تجدد العنف في الحرب الأهلية الثانية بين "قوات فجر ليبيا" و " قوات الكرامة".

المرحلة الرابعة: من يوليو 2014 إلى يناير 2017، دعمت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام، ثم دعمت حكومة الوفاق الوطني التي رأت النور من خلال الاتفاق السياسي الليبي "بالصخيرات "المغربية. **المرحلة الخامسة**: خلال هذه الفترة نفذت القوات الأمريكية غارات جوية ضد مقاتلي الدولة الإسلامية قرب سرت، أما بقية المرحلة الخامسة فقد هيمنت عليها أدوات الدبلوماسية الناعمة.

منذ انتخاب الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، واجهت إدارته خيارين حول الملف الليبي:

1_ إما إتمام عملية الانسحاب، وترك عملية إحلال الاستقرار في ليبيا لفاعلين دوليين آخرين.

2_ تعزيز وجودها في ليبيا والقم بقيادة عملية إحلال السلام.

إلا أن ادارة "ترامب " اتجهت نحو تفضيل الخيار الثاني، ومنذ نهاية 2017 وحتى أغسطس 2019، لم تبعث إدارة " ترامب " سفيرا لها إلى ليبيا، ولم تلعب الإدارة الأمريكية حينها أي دور فعال لإحلال الاستقرار في ليبيا، ولخص وجهة نظر إدارته خلال مؤتمر صحفي جمعه مع رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق " باولو جنتيلوني " حين قال: " أنا لا أرى أي دور في ليبيا، وأعتقد أن للولايات المتحدة الحق الآن في انهاء دورها(Anna et al, 2021) . ويمكن القول انه كان بالإمكان تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا أمريكيا في مراحل مبكرة من الأزمة الليبية، إلا أن التردد الأمريكي في استعمال وسائل السياسة الخارجية الناعمة والصلبة يعكس ليس فقط الاستعمال غير المتماسك لمخرجات السياسة الخارجية، بل أيضا تعوزه رؤية استراتيجية لإدارتي الرئيسين "أوباما" و "ترامب".

أما في عهد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق" جو بايدن " فقد حدث تطور إيجابي على الموقف الأمريكي باتجاه الملف الليبي، بإعلان ادارته في أبريل 2022 عن " الاستراتيجية الأمريكية لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار"، وجاء في إطار هذه الاستراتيجية الإعلان عن خطة استراتيجية من عشر سنوات يدور الهدف المشترك الجماعي لها في: " ليبيا تحكمها سلطة منتخبة ديمقراطيا وموحدة وممثلة ومعترف بها دوليا، وهي قادرة على ضمان حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات العامة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتأمين حدودها، والشراكة مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في الأولويات المشتركة (U,S. EMBASSY IN TRIPOLI, 2023).

وتتضمن هذه الخطة الاستراتيجية أربعة أهداف أساسية لدعم الاستقرار على المدى الطويل تدور حول:(U S. EMBASSY IN TRIPOLI, 2023).

1- الانتقال إلى نظام سياسي موحد ومنتخب من الشعب.
2- 2- إدماج الجنوب في الهياكل والمؤسسات الوطنية بما يحقق الوحدة الوطنية ويمكن من تأمين الحدود الجنوبية.

3- تأسيس جهاز عسكري وأمني موحد خاضع للسيطرة المدنية مع احتكار الاستخدام المشروع للقوة 4- تعزيز البيئة الاقتصادية والتجارية بما يدفع الى النمو الاقتصادي والحد من الفساد وإدارة الموارد بشكل أفضل.

وفي سبتمبر2022، أصدر مجلس النواب الأمريكي قانون "دعم الاستقرار في ليبيا"، والذي يتيح للسلطات الأمريكية ملاحقة من تعتبرهم معرقلين للحلول السياسية، وبنص على فرض حزمة من العقوبات تطال من ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم مالية، أو في تسهيل التدخلات الإقليمية، أو شاركوا في غسيل الأموال وتهريب النفط وبيعه خارج المؤسسات الرسمية، كما طلب القانون السلطة التنفيذية بإعداد قائمة بأسماء المنتهكين للقانون الدولي ولحقوق الانسان في ليبيا من جميع الأطراف، ومن بين التعديلات التي تم إدخالها

على هذا القانون في 27مايو 2024 ما يتعلق بالحل السلمي للأزمة الليبية من خلال عملية سياسية بما يؤمن المصلحة الأمريكية وضمان استقرار ليبيا(الأسود، 2024)
وعلى عكس الانسحاب الأمريكي من المشهد الليبي في عهد إدارتي "أوباما" و"ترامب"، دشنت إدارة "جو بايدن" بداية بسط نفوذها فعليا على مراكز القرار في ليبيا. وتجسد ذلك من خلال الضغوط التي مارستها واشنطن على طرفي النزاع في ليبيا ونجاحها في تحقيق التوافق على ميزانية موحدة بين حكومتي (حماد والدبيبة) ويعد بعض المراقبين هذه الخطوة " أنها أكدت بداية بسط واشنطن فعليا لنفوذها على مراكز القرار الليبي." (الأسود، 2024).

ويمكن القول هنا أن هدف الولايات المتحدة من العودة الى التدخل بفاعلية هذه المرة، هو احتواء دور روسيا التي عززت تواجدها في الشرق الليبي منذ 2019، حيث رأت فيه مهددا للاستقرار في ليبيا، ويمثل تحديا جيوسياسيا لها ولحلفائها الأوربيين، وللاستقرار في أفريقيا ككل واتهامها باستخدام الأراضي الليبية منطلقا لرحلات قوات "مجموعة فاغنر " للمحيط الأفريقي مثل أفريقيا الوسطى ومالي واتهمت مجموعة فاغنر بأن لها دور في مقتل رئيس تشاد السابق "ادريس دبي". ولذلك ركزت الجهود الأمريكية مؤخرا جهودها على إنهاء الانقسام السياسي في ليبيا واجراء انتخابات تفرز حكومة موحدة تمهيدا لتوحيد المؤسسة العسكرية القادرة على إخراج كافة القوات الأجنبية.

المحور الثالث: التدخل الروسي في ليبيا وأهدافه

لم تبدي روسيا في البداية اهتماما واضحا بما جرى في ليبيا من أحداث في 2011 ولم تساهم في العملية العسكرية التي تبناها حلف شمال الأطلسي تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 لسنة 2011 بذريعة حماية المدنيين في ليبيا، إلا أن المسار السياسي الليبي قد فشل، وتصاعدت حدة الخلافات على إثر عدم إتمام عملية تسليم المؤتمر الوطني العام السلطة لمجلس النواب، وما أدى إليه من انقسام سياسي وإدخال البلاد في فوضى عارمة، ومع تراجع دور القوى التي ساهمت في اسقاط النظام، وحدوث الانقسام السياسي ودخول البلاد في حرب أهلية غذت أطرافه قوى اجنبية. ومع فشل الحل السياسي للأزمة الليبية سواء من قبل وساطة البعثة الأممية أو الأطراف الدولية الأخرى، والخرق الدولي الواسع لحظر السلاح وجدت روسيا البيئة مهيأة لتكون طرفا مؤثرا في الصراع الدائر.

وقد ساهم ضعف الاهتمام الأمريكي بالملف الليبي وغياب استراتيجية واضحة نحوه، في تنامي دور روسيا ووجودها في الأزمة الليبية بعد اتفاق الصخيرات، حيث سعى قائد "قوات الجيش الليبي" في المنطقة الشرقية الى تطوير التعاون العسكري مع روسيا، و قام بزيارتها مرتين في عام 2016، ومع ذلك كان تدخل روسيا في المشهد الليبي متواضعا حتى 2019، حيث فضلت روسيا دعم الاتفاق السياسي الليبي "اتفاق الصخيرات" عام 2015، والاعتراف بحكومة الوفاق الوطني والانفتاح على كل الأطراف السياسية، وبقي التعاون العسكري بين الطرفين محدودا، وخاصة أن تزويد أحد أطراف الأزمة الليبية بالسلاح يخضع للحظر الدولي، وبالتالي حافظت على سياسة خارجية متوازنة مع كل الكيانات المحلية المتنازعة بمن فيهم قائد الجيش في الشرق الليبي حيث اعتبرته قائدا لقوة عسكرية مؤثرة شرقي ليبيا (حسين، 2019.ص 71).

ومنذ 2019، رأت روسيا أن ليبيا تمثل لها بوابة لتأمين مصالحها الاستراتيجية في ليبيا وافريقيا عموما وأيضا في البحر المتوسط. فليبيا تمتلك مكانة استراتيجية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتتمتع بموقع استراتيجي هام يربط بين الشرق والغرب. كما يربط الشمال بالجنوب، وممرا رئيسيا للمهاجرين غير القانونيين، تعد أيضا مخزونا هائلا من النفط مما جعلها قبلة لأطماع الكثير من الدول، وخاصة الدول الكبرى التي تتصارع على مناطق النفوذ الاستراتيجية واقصاء منافسيها. فعملت على تعزيز تواجدها من خلال استمرار التواصل مع جميع الأطراف المحلية سواء في الشرق الليبي أو غربه (بريجع، 2024) . وقد ذكرت صحيفة "لوموند الفرنسية" أن روسيا تواجدت عسكريا في شكل وحدات شبه عسكرية (مجموعة فاغنر)، إلا أن تواجدها قد زاد منذ بداية هذا العام 2024، حيث تقوم بنقل عسكريين روس إضافة إلى نقل قطع عسكرية متنوعة إلى ليبيا، كما ذكرت الصحيفة تمركز 1800 جندي روسي في مناطق مختلفة من البلاد (لوموند.2024).

ولعل من بين الأهداف الرئيسية لتواجد روسيا في ليبيا أنها تسعى الى تحقيق "اختراق روسي عالمي" يمكنها من بناء أساس متين يمكنها من تحقيق استراتيجيتها في "المياه الدافئة" في البحر المتوسط، كما تسعى من خلال مساعدتها لسلطات شرق ليبيا إلى التواجد على شواطئ البحر المتوسط في طبرق أو سرت، الأمر الذي عده الغرب تهديدا مباشرا لحلف "الناتو" في البحر المتوسط. و الهدف الأساسي الآخر أن روسيا قد حققت هدفا سياسيا مهما بنجاح حضورها السياسي النشط في طرابلس حيث أعادت فتح سفارتها نهاية فبراير من هذا العام مما منحها فرصة للتحاور مع السياسيين بطرابلس وبما تملكه من مركز تفاوضي قوي ينطلق من تواجدها الفاعل في الشرق الليبي وقدرتها على التأثير المباشر على مختلف الأطراف في أي عملية سياسية في ليبيا. ومن الأهداف التي تسعى روسيا لتحقيقها من خلال تواجدها المباشر في ليبيا تأمين مصادر الطاقة، حيث ساهمت قوات "مجموعة فاغنر" في حماية المنشآت النفطية في المناطق الخاضعة لقوات شرق ليبيا، كما أنها تعمل على تطويق التمدد الأمريكي الغربي في البحر المتوسط للحفاظ على نفوذها الذي أحرزته منذ ستينيات القرن العشرين.[1] كما تمثل ليبيا لروسيا موقعا استراتيجيا تنطلق منه نحو توسيع تواجدها في أفريقيا، التي أصبحت تحقق فيها تواجدا مباشرا من خلال عدة دول مثل النيجر ومالي وبوركينا فاسو وأفريقيا الوسطى، وعينها أيضا على التمدد في أجزاء أخرى من القارة، مثلما عينها على التغلغل في السودان مستغلة الحرب الاهلية فيها. وسعيها " لإعادة تشكيل المشهد الجيو سياسي لصالحها في إطار التحالف مع دول الجنوب من أجل وضع قواعد نظام عالمي جديد أكثر عدالة وتوازنا.

المحور الرابع: مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا

ان الوضع الكارثي الذي وصلت له ليبيا بعد أربعة عشر عاما من اسقاط النظام، والذي أدخل البلاد في أزمة مجتمعية وسياسية وأمنية، وكانت الصفة الغالبة على البلاد غياب سلطة مركزية واحدة ومؤسسات سيادية موحدة، ومعاناة المواطنين من ضنك العيش وارتفاع الأسعار والنقص

الحاد في الخدمات العامة، ومن تحديات أمنية في ظل انتشار السلاح ووقوعه في أيادي تشكيلات مسلحة لا تخضع لحكومة مركزية إلا في حصولها على الأموال.

وتزداد تعقيدات المشهد الليبي إذا نظرنا له من زاوية تعدد الأطراف الخارجية والمتعارضة مصالحها إلى حد بعيد، مما يجعل توقع أي حل لتسوية الأزمة غاية في الصعوبة، ويأتي التنافس الأمريكي الروسي وتعارض مصالحهما على الساحة الليبية من بين أقوى العوامل التي تعرقل نجاح أي تقارب أو تسوية للأزمة الليبية.

ورغم مرور هذه الفترة على نشوب الأزمة في البلاد، فإنها لا زالت تراوح مكانها، ولم يتمكن الليبيون من تحقيق الاستقرار السياسي واجراء انتخابات قد تخرج البلاد من أزمتها بسبب غياب مصالحة وطنية جادة، وانجرار الأطراف المحلية في الأزمة وراء مصالحها الضيقة والمرتبطة في كثير من الأحيان بأطراف خارجية تغذي الانقسام الداخلي على حساب مصالح الوطن العليا.

وعود على بدء، فإن المشهد العام في ليبيا لا يظهر أي تقدم نحو الانتقال إلى تأسيس دولة تقوم على الشرعية الشعبية (شرعية الانتخابات)، على الرغم من التجارب التي لم يكتب لها النجاح والاستمرار. فمعالم الدولة لا تزال غائبة، حيث لم تستطع أي من الحكومات المتعاقبة منذ 2011 السيطرة على مختلف مجالات الحياة، خاصة في مظهرها الأمني (احتكار العنف المشروع) على كافة مناطق البلاد ومنشآتها الحيوية (الحاجي، 20 20).

إن الحديث عن مآلات المشهد الليبي وتصوراته المستقبلية في ظل تعدد الفواعل المحلية والدولية والإقليمية وتعارض مصالحها أمر بالغ الصعوبة، فاحتمالات الوصول إلى تسوية سياسية أو الانجرار إلى مواجهات عسكرية أمران متداخلان، ذلك أن هذان المساران تجمع بينهما علاقة الفعل ورد الفعل. فقد كشفت تجارب الأزمة الليبية أن أي فشل يحدث على صعيد المسار السياسي لحل الأزمة، قد يفع رد الفعل إلى المواجهات العسكرية.

من كل ما سبق، يمكن القول أن مستقبل المشهد الليبي مفتوح أمام عدة احتمالات وسيناريوهات، لعل أبرزها أربعة سيناريوهات هي:

السيناريو الأول: الحل السلمي:

ويوصف بأنه السيناريو "المتفائل"، فهو يقفز فوق تناقضات الواقع المعاش، ما بين الانقسام الداخلي وتناقض مصالح القوى الإقليمية والدولية في ليبيا، ولأنه أفضل السيناريوهات لإخراج البلاد من حالة الفوضى والانقسام يظل مطروحا في كل التوقعات. ويقوم هذا السيناريو على مدى " توافر قناعة لدى مختلف الأطراف بأن كثيرا من مصالحها قد تحققت، وبأن حسم الصراع عسكريا لصالح أي منها غير متيسر في المدى المنظور. " (خميس، 17 20).

لذلك فإن حدوث توافق بين فرقاء الأزمة الليبية المحليين من جانب، وتوافقات أوسع بين الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية (وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا) يعد لازما لإنجاح هذا السيناريو. وفي المدى المنظور، يصعب تحقق هذا السيناريو، ذلك أن تحققه

مرهون بمواقف القوى الخارجية، خاصة موقفي القوتين الأكثر تأثيرا في المشهد الليبي وهما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من الأزمة الليبية أولا، ومن مواقفهما الصراعية في ملفات دولية عديدة أبرزها المسألة الأوكرانية الساخنة حاليا ثانيا. فتضارب مصالحهما الدولية يدفع باتجاه قيامهما بدور مهم في تعزيز الأطراف المحلية لخلق توازن بينهما يمنع أحدهما من القدرة على حسم الصراع عسكريا (الجروشي، 23 20).

إن نجاح هذا السيناريو سيؤدي إلى نتائج إيجابية تشمل "الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية، تحقيق الاستقرار والأمن، وقف أعمال القتل والخطف ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقاتها ومقدراتها، مع فتح المجال لتحسن الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين" (خميس، 2017).

السيناريو الثاني: حرب شاملة :

ويوصف بالسيناريو "المتشائم"، ويحدث هذا السيناريو في حال انسداد أفق التسوية السياسية للأزمة، وفقدان الأمل في حدوث توافقات حول الحلول السلمية. ففي هذه الحالة يكون المسار العسكري أقرب الحلول خاصة عند شعور أحد أطراف الأزمة امتلاكه قوة عسكرية كافية لتغيير ميزان القوى، وقادرة على حسم الصراع على الأرض، مع توافر البيئة الدولية المناسبة. وبملاحظة المشهد الليبي، فإن حالة الانسداد هي المسيطرة، كما أن التجارب السابقة في الحالة الليبية منذ 2014 تؤيد هذا السيناريو، فلا نية جدية واردة لدى طرفي الصراع في التنازل عن جزء من مصالحهما في سبيل إحداث نوع من التقارب لأجل مصلحة الوطن العليا وسيادته والسيطرة على موارده، والدخول في عملية تسوية سياسية واجراء انتخابات. وبالتالي المسار العسكري هو الخيار الأفضل لدى الطرف الذي يختل ميزان القوة العسكرية في صالحه، خاصة مع توافر القوى الخارجية الداعمة له. وحسب وجهة نظري أن عودة الولايات الأمريكية بقوة للمشهد السياسي، وعلاقاتها المتوازنة مع طرفي الأزمة، من خلال قانون دعم استقرار ليبيا مع رعايتها الحوار بين الطرفين من خلال مبعوثيها المتعددين، قد تشكل حلقة وصل لتلطيف الأجواء كي لا تصل الى حد المسار العسكري.

السيناريو الثالث: التقسيم:

ويعني باختصار انهاء وحدة الدولة، والبديل هو خلق كيانين بديلين (دولتين) أو أكثر على خلفيات سياسية وقبلية وجغرافية. وإذا كان السيناريو الثاني يستند على الفشل في التسوية السياسية وميلان ميزان القوة لصالح طرف قادر على حسم المعركة عسكريا، فإن هذا السيناريو يحدث في حال "فشل جهود التوافق السياسي، ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي وبصعوبة حسم الصراع عسكريا لصالحها، وتفضيلها خيار الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على استمرار وحدة الدولة " (خميس، 17 20).

السيناريو الرابع: استمرار الوضع الراهن:

بمـا يشـمله مـن اسـتمرار الانقسـام السياسـي، وحالـة الفوضـى وأحيانـا الاقتتـال، والتـدخلات الأجنبيـة ويسـتمر الوضـع الـراهن حيـث يسـتمر ميـزان القـوى متقـارب وبالتـالي صـعوبة حسـم أي مـن الأطـراف للصـراع لصـالحة، وكـذلك عـدم تـوافر الرغبـة لـدى الأطـراف فـي التصـعيد العسـكري غيـر مضـمون النتـائج. إن اسـتمرار التـدخلات الإقليميـة والدوليـة، خاصـة التـدخل الأمريكـي والروسـي وتقـاطع مصـالحهما فـي ليبيـا، ويبـدو أن رغبتهمـا تميـل إلـى اسـتمرار حالـة الصـراع، والتـي تـوفر لهمـا الفرصـة فـي تحقيـق مصـالهما الخاصـة فـي ليبيـا، علـى حسـاب الاسـتقرار الأمنـي والسياسـي واستنزاف الاقتصاد الوطني وازدياد تدهور مستوى معيشة المواطنين (همام، 2023).

الخاتمة

يتواصـل الوضـع الليبـي الممتـد والشـائك منـذ أربـع عشـرة سـنة، ويـزداد الوضـع تعقيـدا بسـبب التشـابك والتـداخل مـا بـين الانقسـام الـداخلي والتـدخل الإقليمـي والـدولي الـذي يطمـح إلـى تحقيـق المزيـد مـن المصـالح سـواء علـى الصـعيد السياسـي أو الاقتصـادي فـي ليبيـا التـي تمتـاز بموقـع اسـتراتيجي هـام علـى سـاحل البحـر المتوسـط، ممـا رفـع مـن حـدة التنـافس بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة المدفوعـة بمصـالحها فـي ليبيـا، وخاصـة احتـواء التمـدد الروسـي، وروسـيا السـاعية إلـى الوصـول الـى الميـاه الدافئـة (البحـر المتوسـط)، ومـا يشـكله لهـا مـن تواجـد مباشـر قبالـة السـواحل الأوربيـة مـن جانـب ومـن جانـب ثـان اتخـاذ ليبيـا مركـز عبـور للـداخل الأفريقـي، ومـن جانـب ثالـث تواجـدها ضـمن حمايـة الحقـول النفطيـة لتلعـب دورا ضـاغطا علـى الجانـب الأوروبـي بسـبب الحصـار المفـروض علـى صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا.

مما سبق، يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1- لا زالت ليبيا تعاني من حالة عدم الاستقرار والفوضى والانقسام الداخلي.
2- إن التنـافس الأمريكـي الروسـي فـي ليبيـا شـكل ولا يـزال يشـكل عائقـا كبيـرا فـي تحقيـق أي تقـدم فـي مسـار الحـل السـلمي والسـير نحـو تحقيـق الاسـتقرار السياسـي، خاصـة مـع الانقسـامات التي تعانيها الجبهة الداخلية.
3- فـأي تقـدم فـي العمليـة السياسـية فـي ليبيـا لـن يكتـب لـه النجـاح مـا لـم تـرى الـدول الكبـرى (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا) أن مصالحها قد أخذت في الحسبان.

وفـي الختـام يمكـن طـرح مجموعـة مـن التوصـيات التـي قـد تسـاعد فـي تحقيـق الاسـتقرار السياسـي والمصالحة الوطنية والخروج من التأثيرات الأجنبية عموما على الأزمة الليبية، وهي:

1- أهميـة تحقيـق المصـالحة الوطنيـة بـين الفرقـاء الليبيـين، وجعـل مصـلحة الـوطن تعلـو علـى المصالح الضيقة لأطراف الأزمة الليبية.
2- توحيـد لغـة الخطـاب المحلـي الموجـه للـدول الكبـرى والإقليميـة المتدخلـة فـي ليبيـا، بمـا يجعـل الجهود الدولية تستجيب للخطاب الموحد الداخلي وتدعم عملية التسوية السياسية للأزمة.
3- الضـغط علـى منظمـة الأمـم المتحـدة كـي تقـوم بـدورها الأساسـي فـي التقريـب بـين أطـراف الأزمـة، ومعاقبة0 الخارجين على الاجماع الوطني.
4- أهميـة افسـاح المجـال للمـواطنين مـن أجـل المشـاركة فـي إيجـاد رأي عـام وطنـي يضـغط باتجـاه التوافق الوطني واجراء انتخابات حرة.

قائمة المراجع

أولاً: الدوريات

1. حسين، احمد (2019)، دور القوى الخارجية في العملية السياسية، حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات" مجلة سياسات عربية، المجلد 7، العدد 36.
2. همام، أحمد (2023) تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد 6.
3. بدوي، محمد (2022)، طبيعة الأزمة في ليبيا ودور العوامل الداخلية والخارجية في إدارة الأزمات، جامعة بورسعيد، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 23، العدد 3.

ثانياً: المراجع الالكترونية

1. الأسود، الحبيب (2024)، واشنطن تدشن "دعم استقرار ليبيا" بإقرار موازنة موحدة بين حكومتي الدبيبة وحماد، صحيفة العرب، http: www.alarab.co.uk
2. خميس، أكرم (2024)، مستقبل ليبيا: 4 سيناريوهات أفضلها إرادة التوافق، جريدة الوسط، العدد73.
3. الروسوفونية الصاعدة (2024): هل ينذر تمدد الحزام الروسي بتبعية جديدة في أفريقيا؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، www.info@futureeuae.com
4. ديمتري بريجع (2024) دور روسيا في ليبيا، مركز الدراسات العربية الأوراسية،29مايو 2024، www.aljazeera.net
5. الجروشي، عبد الرؤوف (2024)، أثر التدخل الدولي على الصراع الليبي في مرحلة ما بعد القذافي، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية 29 يوليو 2024.
6. الوصلي، عبد العزيز (2024)، 8 سنوات عجاف. هل ينجح فرقاء ليبيا في إنهاء الصراع السياسي. www.aljazeera.net
7. سفارة الولايات المتحدة في ليبيا (2024)، استراتيجية الولايات المتحدة لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار: الخطة الاستراتيجية العشرية لليبيا .www. usembassy,ly
8. لومونـد(2024): روسيا تدعم وجودها في ليبيا وسط استياء غربي واسع.. www.aljazeera.net
9. هشام الحاجي(2020)، ليبيا هل تحولت إلى دولة فاشلة.. ما هي سيناريوهات المستقبل؟،مجلة التونسيون،1 مايو 2020 ، www.attounisiyoun.com
10. يوسف لطفي (2024)، التدخلات الخارجية في ليبيا. الأسباب والنتائج، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، www.fikercenter,com
11. هشام الحاجي (2020)، ليبيا هل تحولت إلى دولة فاشلة.. ما هي سيناريوهات المستقبل؟، مجلة التونسيون،1 مايو www.attounisiyoun.com

ثالثاً: المراجع الجنبية:

1. Anna Molnar. Patricia Eva Molnar. Balazs Martonff Lili Takacs (2001). The Internationalization of the Conflict in Libya ، AARMS. vol. 20. No. 3 (2021).